العرب
الإثنين 2021/08/16
السنة 44 العدد 12150

بين البشير وبشّار...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تظلّ العدالة الانتقائية أفضل من الغياب الكامل للعدالة. أن يعاقب عمر حسن البشير بعدما أمضى ثلاثين عاما يتحكّم بالسودان ومصير السودانيين أفضل من ألّا يعاقب. سيأتي تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية تتويجا لنضال طويل خاضه الشعب السوداني من أجل التخلّص من نير الإخوان المسلمين وفكرهم المتخلّف الذي حوّل بلدا واعدا مثل السودان إلى بلد يحتاج إلى سنوات طويلة من أجل العودة إلى حكم مدني. لا يزال السودان يحتاج في أيّامنا هذه رعاية العسكر، ولكن إلى عسكر مستنيرين يعرفون كيفية التمهيد لتسليم السلطة إلى المدنيين في مرحلة معيّنة.

ثمّة من سيقول إنّ هناك من ارتكب فظائع تفوق بكثير ما ارتكبه البشير والذين كانوا حوله. التركيز في هذا المجال على ما فعله بشّار الأسد الذي ورث سوريا عن والده وحوّلها إلى بلد تحت خمسة احتلالات صار معظم أهله مشرّدين أو مهجّرين. على الرغم من ذلك، لا يزال بشار متمسّكا بالسلطة رافضا أن يأخذ علما بما يدور في سوريا وعدد القتلى الذين ذهبوا ضحية نظامه. تقدّر الهيئات الدوليّة المحايدة عدد ضحايا الأسد الابن بنحو نصف مليون. بالنسبة إليه، لم يحصل شيء في سوريا التي تكفّل بتفتيتها...

ليست المقارنة بين فظائع البشير وفظائع بشّار كافية لتبرير ما ارتكبه الرئيس السوداني السابق في حقّ السودان والسودانيين. ليست المقارنة كافية للقول إنّ تسليمه المتوقّع للمحكمة الجنائيّة بمثابة ظلم له نظرا إلى أن بشّار مازال حرّا طليقا يسرح ويمرح في دمشق ومحيطها.

المهمّ في الأمر أنّ الموقف الذي اتخذته السلطات السودانية والقاضي بتسليم البشير إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة يظلّ محطة تحتاج إلى التوقف عندها. يعود ذلك إلى أنّ مجرّد وجود المحكمة الجنائيّة الدوليّة يثبت أنّ هناك عدالة دوليّة تلاحق المجرمين وأنّ لا مجال للإفلات من العقاب في نهاية المطاف. هذا ما حصل مع مرتكبي الجرائم في يوغوسلافيا في الحروب التي خاضتها شعوبها بين بعضها البعض. ارتكب جنرالات ومسؤولون صرب مجازر في حق الآخرين، خصوصا في البوسنة. وجد أخيرا من يضع حدّا لهؤلاء ويؤكّد أنّ ثمّة نوعا من العدالة في هذا العالم... وأن السياسة شيء والبهلوانيات شيء آخر.

مارس البشير كلّ أنواع البهلوانيات منذ تولى السلطة إثر انقلاب عسكري برعاية حسن الترابي في العام 1989. استطاع التخلّص من الترابي الذي اعتقد أنّ في استطاعته استخدام صغار الضباط خدمة لمشروع كان يؤمن به. كان هذا المشروع، الذي ذهب زعيم الإخوان المسلمين في السودان ضحيّته، غير قابل للحياة وقد استخدم البشير أخطاء الترابي ليضع حدّا لطموحاته. كاد ينفّذ حكم الإعدام بالترابي مرّتين لولا تدخّل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي ربطته به علاقة جيّدة لسنوات طويلة.

في كلّ ما قام به البشير طوال ثلاثين عاما، لم يكن لديه من همّ سوى الاحتفاظ بالسلطة. أطلق ميليشياته في كلّ الاتجاهات من أجل إثبات أن لا أحد يمكن أن يتفوّق عليه في القمع في الداخل السوداني. تبقى أحداث دارفور وما ارتكبه الجنجويد خير دليل على ذلك... وعلى مدى شبقه إلى السلطة.

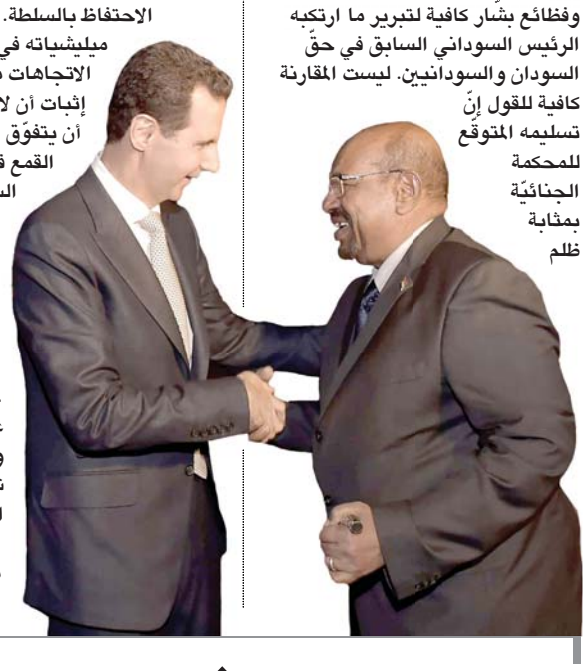

كان مثيرا أنّ البشير امتلك شخصيات عدّة. عندما وجد أن القمع لا ينفع، لجأ إلى المرونة. في التاسع من تموز- يوليو من العام 2011 انفصلت جمهورية جنوب السودان عن الشمال لتصبح أحدث دولة مستقلة في العالم، وذلك نتيجة لاتفاق سلام أبرم في العام 2005 أنهى أطول حرب أهلية في أفريقيا.

من أجل السلطة، كان كلّ شيء مبرّرا من وجهة نظر البشير الذي استخفّ بالمحكمة الجنائيّة الدوليّة في البداية. اعتقد أن مجرّد قبوله بتقسيم السودان سيكفل له البقاء في السلطة إلى مدى الحياة. لم يكتشف سوى متأخّرا أن الشعب السوداني ما زال يمتلك القدرة على مقاومة نظامه المتخلّف وذلك على الرغم من الفشل الذريع للسياسيين السودانيين والأحزاب التي يمثلونها في كلّ مرّة تسلموا فيها السلطة منذ الاستقلال في العام 1956. سهل السياسيون السودانيون تولي اللواء إبراهيم عبود السلطة في تشرين الثاني – نوفمبر 1958 قبل أن يخلعه الشعب في 1964 في ظلّ تظاهرات كان شعارها "إلى الثكنات يا حشرات". أجبر السودانيون العسكر على العودة إلى ثكناتهم ليقوم مجددا حكم مدني أنهاه جعفر النميري في 1969 مناديا بشعارات وحدوية مضحكة مبكية من نوع تلك التي كان يستخدمها جمال عبدالناصر!

يبقى أن تجربة السودان مع البشير والمحكمة الجنائية تبعث ببعض الأمل في اتجاهين. الأوّل أن يتعلّم السودانيون من التجارب التي مروا بها منذ الاستقلال وأن تكون المرحلة الانتقالية الحالية فرصة كي يلتقط البلد أنفاسه. ما يدعو إلى التفاؤل، وإن نسبيا، أن هناك نوعا من التوازن بين العسكر والمدنيين... في انتظار ولادة سودان جديد بعيدا عن شعارات البشير والنميري. أي سودان على تماس مع ما كلّ ما هو حضاري في المنطقة والعالم، لا علاقة له بالشعارات الناصريّة والإخوانيّة في الوقت ذاته. سودان متصالح مع نفسه أوّلا.

> **أكثر ما يجمع بين عمر حسن البشير وبشار الأسد أن أيا منهما لم يعرف ما هو شعبه وما طبيعة هذا الشعب. البشير لم يعرف السودانيين... وبشار لم يعرف السوريين!**

أمّا الاتجاه الثاني الذي يدعو إلى التمسّك بالأمل، فهو أنّ العدالة آتية يوما. لا يمكن لما ارتكبه النظام السوري في حربه المستمرّة بطريقة أو بأخرى على السوريين أن يبقى من دون عقاب.

كان البشير رئيس الدولة العربي الوحيد الذي زار دمشق في مرحلة ما بعد بدء الثورة الشعبيّة في سوريا في العام 2011. التقى بشّار. الأكيد أنّهما بحثا في أفضل الوسائل التي يمكن أن تستخدم لقمع الشعبين السوري والسوداني. ليس ما يشير إلى الآن أن بشّار تعلّم شيئا من البشير، لكن ما لا بدّ من الإشارة إليه أنّ خيطا رفيعا يجمع بين الرجلين. بين البشير وبشّار. يتمثّل هذا الخيط في الاعتقاد بأنّ البهلوانيات يمكن أن تحلّ مكان السياسة الواضحة... التي تعني قبل أيّ شيء آخر أن بلدانا مثل السودان وسوريا تحتاج إلى تغيير في العمق يتجاوز الأشخاص إلى طبيعة النظام وإلى التوقف عن المتاجرة بالشعارات والتنقل بين إيران وروسيا أو بين روسيا وإيران. فما كشفته الأحداث أن أكثر ما يجمع بين البشير وبشّار أنّ أيا منهما لم يعرف ما هو شعبه وما طبيعة هذا الشعب. البشير لم يعرف السودانيين... وبشّار لم يعرف السوريين!

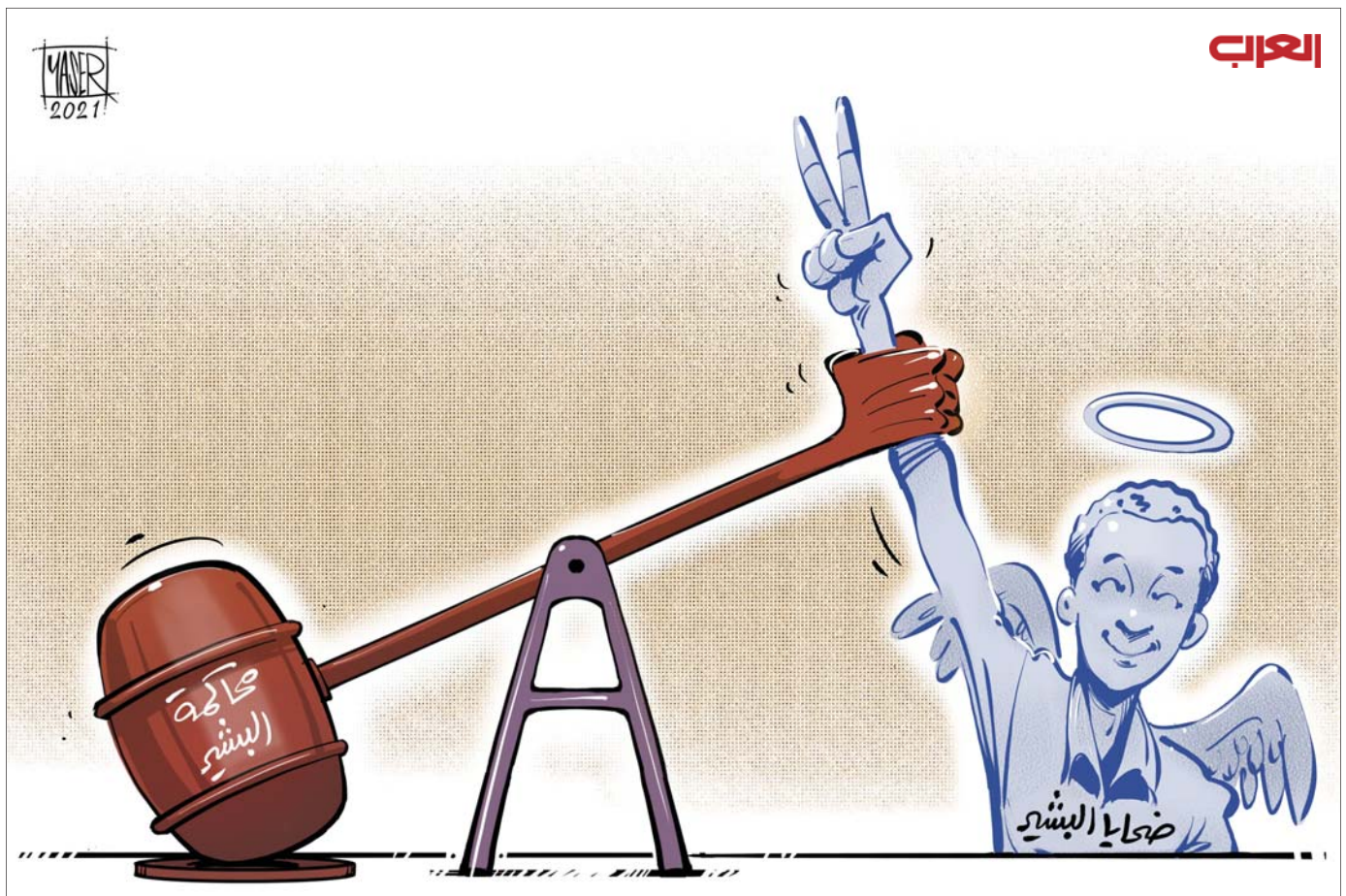

خشب عبدالمجيد تبون القديم لا يصنع جزائر جديدة

صابر بليدي
صحافي جزائري

مرت ثمانية أشهر كاملة بالتمام والكمال على انتخابه رئيسا للجزائر، إلا أن عبدالمجيد تبون لا يزال حبيس أسوار قصر المرادية، لم يره الشارع ولا أنصاره في الميدان، فقدماه لم تطأ أي مشروع أو محافظة أو منطقة لحد الآن، حتى في أحلك الظروف المأساوية التي تعرفها البلاد مؤخرا، فما بالك بتفقد أو معاينة برنامج سياسي على الأرض.

ولا يزال الرجل يختصر ظهوره للرأي العام في سلسلة لقاءات مفصلة على المقاس، بدعوة صحافيين أو ثلاثة إلى مكتبه في قصر المرادية، لتناول مختلف القضايا والملفات، وإذ اعتبرت الخطوة في بادئ الأمر مؤشرا إيجابيا على انفتاح غير مسبوق على الأقل خلال العقود الأخيرة، على الإعلام المحلي، إلا أن تكرارها ودخولها في تقاليد مؤسسة الرئاسة جعلها مجرد روتين دوري لا غير.

لقد كان الرئيس السابق اليمين زروال في ذروة العشرية الدموية، ينظم كل ستة أشهر ندوة صحافية مفتوحة لعموم وسائل الإعلام، ودون برمجة أو توجيه مسبق، للرد على أسئلة الصحافيين التي تترجم الاهتمامات المختلفة للرأي العام، وجاء بوتفليقة، وأغلق جميع الأبواب بنرجسيته على الإعلام المحلي، وفوق ذلك لم يتحرج بأن يكون رئيس تحرير الوكالة الرسمية والتلفزيون الحكومي.

وإذ استبشر المتابعون خيرا بانتداب تبون للفريق الإعلامي الذي كان معه خلال الحملة الانتخابية، ليكوّن به طاقم مديرية الإعلام، وتسمية الإعلامي المخضرم والسياسي محمد سعيد أوبلعيد كوزير دولة ناطق باسم الرئاسة، فإن خرجات الرجل انتهت في الغالب بالفشل ودارت حولها موجات من التعليق والانتقاد، وظهر أن الخطوة هي وسيلة وليست غاية يراد بلوغها لتوظيف الإعلام في المرحلة الجديدة.

فالوزير الناطق أوبلعيد اختفى عن الأنظار منذ عدة أشهر بسبب إصابته بوعكة صحية، والفريق الإعلامي غرق في عملية التحضير والتوجيه والتسجيل والتركيب على جلسات الرئيس الإعلامية، فكان المفعول عكسيا على الهدف المنتظر منها، ولم يستطع الرجل إقناع حتى أنصاره بالبرنامج الذي تعهد به أمامهم خلال حملته الانتخابية.

ولا يزال ظهور الرئيس يأتي دائما كرد فعل من هرم السلطة على الأحداث والتطورات، ولم تبرز أي مبادرة توحي إلى أنه يحمل في حقيبته ما يحمل الجزائريين على الأمل والانتظار، فهو إلى جانب أنه معتكف في قصر المرادية، لم يقدم ولا حصيلة ولو أولية لثمانية أشهر من العمل.

وتأكد مع مرور الوقت أنه حتى النمط الجديد لا يشكل جزءا من برنامج تبون، بل هو مجرد وسيلة مستجدة لإدارة شؤون البلاد، فالخطوة لم تخضع للمراجعة رغم مفعولها العكسي على خطاب السلطة، ولم يفكر هؤلاء في تقديم نقاش الرئيس مع إعلاميين، في جو مريح دون عرق يتصبب على جباههم، أو تحرير الأنفاس لطرح أسئلة جادة ومقاطعات، على الأقل من أجل إقناع الرأي العام بأن الرئيس بصدد تجسيد انفتاح إعلامي في برنامجه.

وبدل وضع التعهدات التي قطعها على نفسه على الأرض والشروع في تجسيدها، وجد الرجل نفسه يؤدي مهام المسؤولين الذين نصبهم بنفسه، بداية من رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين.. وغيرهم، وبدل طرح التصورات التي يحملها برنامجه للتنفيذ، ضاع في متاهات السيولة، والزيت، والحليب، والماء، وأكسجين المستشفيات، والحرائق.. وغيرها.

> **باستثناء نشاط الجيش في الميدان ودور الأمن في خنق كل أشكال المعارضة للسلطة فإن التعهدات الـ54 التي قدمها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون خلال حملته الانتخابية هي حبر على ورق إلى حد الآن**

صحيح أن الرئيس تبون هو أسوأ الرؤساء حظا في الجزائر، فهو إلى جانب أنه واقع تحت ضغط سيل يومي من محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، لم تسعفه الظروف الداخلية والخارجية حتى بالاعتدال في جلسته، فثمانية أشهر من حكمه، ضاعت منها ثلاثة في وعكة صحية ورحلة علاج، وشهران بعد اعتلاء قصر المرادية اجتاحت كورونا البلاد، وفوق ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية تخنق البلاد، والعائدات في تناقص والاحتياطي في تآكل.

لكن كان بإمكان الرجل أن يعكس الهجوم لصالحه بالنزول إلى الشارع والالتقاء بمواطنيه. والسلطة التي لم تحترم التباعد الصحي خلال تنظيم استحقاقات وحملات انتخابية، يمكن أيضا أن تختصر المسافة بين رئيس الدولة وشعبه، فمن غير المنطقي، أن تشتعل البلاد بهذا الشكل ويسقط أكثر من 70 ضحية، ورئيس الجمهورية معتكف في مكتبه.

لقد كانت الجزائر خلال العشرية الدموية في ظروف اقتصادية ومالية أسوأ بكثير مما هي عليه الآن، لكن الإدارة الإعلامية الناجعة للوضع عبأت الرأي العام خلف مقاربة الخروج من الأزمة الدموية، وكان وزير الإعلام السابق عبدالعزيز رحابي على رأس القاطرة التي اختصرت النشرة الرئيسية في التلفزيون الحكومي إلى نصف ساعة، وأعادت ترتيب الأولويات حسب مقتضيات المهنة، لقناعة لدى هؤلاء بأن الصراحة هي مفتاح كسب ثقة الشارع، وقول الحقيقة هي مقدمة لأي برنامج سياسي ناجح.

لكن محيط الرئيس تبون، إما أنه يريد حجب الحقيقة عليه لحاجة في نفس يعقوب، أو أنه ليس في مستوى التحديات التي تمر بها البلاد، لأنه بهذه السيرورة صار هو المعطل الأول لبرنامج الرئيس الموجود إلى حد الآن على الورق فقط، ولم يظهر له أي أثر على الأرض.

وكما يردد القول المأثور "ذنبه في نحره"، فإن البرنامج المفترض يبقى معلقا على رقاب هؤلاء، وهو الذي اشتكى منهم في جلسة علنية، عندما اعترف أن "منحة العاملين في قطاع الصحة، والتعويضات التي أقرها شخصيا لمختلف الفئات الاجتماعية في إطار مواجهة آثار وباء كورونا، لم تصل إلى أصحابها بسبب البيروقراطية"، لكن الثابت أن الرجل لم يحدث "الديكليك" اللازم في أوصال المؤسسات من أجل الالتفاف حول تنفيذ برنامجه.

والرئيس الذي يريد بعث اقتصاد رقمي، وجد نفسه في نفس المتاهة التي انطلق منها، فقد مرت أشهر على تعهده بعدم قطع شبكة الإنترنت في البلاد وإصلاح المنظومة المصرفية، لاسيما خلال الامتحانات الدراسية، لكن دار لقمان لا زالت على حالها، فقد قطعت الحكومة الإنترنت خلال الامتحانات الأخيرة، ووضع الرجل في حالة لا يحسد عليها أمام الجزائريين.

وكما في الاقتصاد والزراعة والسياحة والخدمات.. وغيرها، يستمر الشلل في مؤسسات الدولة، وباستثناء نشاط الجيش في الميدان، ودور الأمن في خنق كل أشكال المعارضة للسلطة، فإن التعهدات الـ54 التي قدمها خلال حملته الانتخابية هي حبر على ورق إلى حد الآن، ولولا ثروة النفط ومكتنزات الاحتياطي لصارت البلاد على أعتاب التسول.

لقد حمل عبء شعار "الجزائر الجديدة"، لكن الثابت أن "الخشب القديم لا يصنع سفينة جديدة"، لأن الرجل لا يزال وفيا بالأفكار والممارسات للعهد القديم، وأن حلم الجزائريين بالتغيير مؤجل إلى إشعار آخر، لأن السلطة الجديدة لا تحمل إلا مجرد حبر على ورق، وليست أفكارا أو تصورات على الأرض.